

حديث الماليتة

النشرة الداخلية لوزارة المالية | العدد رقم ٢١ | نيسان ٢٠٠٨ | www.if.org.lb



الافتتاحية



مورات تدريبية خاصة بالجمارك.

أفاق المرحلة الراهنة بالنسبة لنا في وزارة المال، يبقى عنوانها العريض إكمال خطة التطوير، والعمل المستمر لخدمة المواطن وتبسيط معاملاته بأفضل الطرق، فاندفاع الموظفين في وزارة المال خلال السنتين المنصرمتين جعل من إدارتها مثلاً لما تصبو إليه إدارة متطورة، أما الجهود الكبيرة المبذولة من الجنود المجهولين في كافة الإدارات وعملهم اليومي الدؤوب على الرغم من الأوضاع السياسية الصعبة والمتأزمة، فهو خير كفي لتدعيم صورة إدارة تسهر على الإصلاح والخير العام.

إدارة تسهر على الإصلاح والخير العام

نهجنا المتبع هو تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات للمواطن، وقد ترجمناه من خلال ثلاث خدمات جديدة تستكمل مسيرتها الإصلاحية والتطويرية وتساهم في تسهيل وتبسيط العلاقة مع المواطن.

ان إطلاق مركز الخدمات الهاتفية يساهم في التواصل الأفضل مع جميع المكلفين، كذلك أصبح بإمكان المواطن اللبناني أن ينجز معاملاته الضريبية عبر البريد، وأخيراً وليس آخراً التصريح الإلكتروني عبر الانترنت.

هذه الخدمات السهلة والسريعة والموثوق بها، تساهم في توطيد العلاقة مع المواطن، وبناء إدارة متطورة تعرف كيف تتعامل مع إدارة الوقت إضافة إلى استعمال آليات جديدة لتقديم أفضل الخدمات.

أخيراً، إن التطور الإداري لم يتوقف مع الصعاب الداخلية وتضخم العقبات، فرغم اسوداد الحالة الأمنية والسياسية، فإن الإدارة بكامل طاقتها متأهبة على تقديم الخدمة الأفضل وإنجاز معاملات المواطنين. لقد استطاع موظفو وزارة المال، باندفاعهم وعملهم المستمر والدؤوب، تحويل العمل في الإدارة من عمل بيروقراطي إلى عمل مؤسسي.

وبفضل جهود الجميع تحوّل العمل اليومي في الإدارة إلى إنجاز فريق عمل حديث، فعّال ومبدع، قادر على استشراق التحديات الداخلية والدولية ومواجهتها. ■ وزير المالية جهاد أزور

مستمرون رغم الظروف الصعبة في الإصلاح والحفاظ على الاستقرار المالي

في خضمّ التجاذبات السياسية الحادة التي يشهدها لبنان خلال هذه المرحلة الصعبة، ورغم الأزمات الداخلية، التي تبدو في حال من المراجعة، بفعل الصراعات الإقليمية، جهد وزارة المال لتحسين مستوى الخدمات للمواطنين، في موازاة مهمتها الأخرى المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار المالي، وقيادة قطار الإصلاح الاقتصادي.

وكما في ٢٠٠٧ كذلك في ٢٠٠٨، نحن عازمون على رفع درجة ثقة المواطنين بالإدارة العامة وخصوصاً بوزارة المال. بحكمة وشفافية، نحرص على إدارة السياسات المالية والاقتصادية، وتصميم كبير نعمل على الإصلاح، لكي ينعم اللبنانيون بإدارة عصرية، على تواصل دائم مع المكلفين.

ان أحد أهدافنا تحويل وزارة المال مركز استقطاب للكفاءات ولتطوير القدرات في القطاع العام بدعم ومساندة من المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الركن الأساسي في التدريب المستمر للكفاءات ولبناء موارد بشرية تساهم في تعزيز إدارة شعارها الإصلاح وهدفها الخدمة العامة بأعلى جودة وبأقلّ كلفة.

نحن عازمون على رفع درجة ثقة المواطنين بالإدارة العامة

الإدارة بكامل طاقتها متاهبة على تقديم الخدمة الأفضل وإنجاز معاملات المواطنين

في هذا العدد

١ الافتتاحية

٢ التدريب

- نتائج ٢٠٠٧ للمالية العامة: أرقام قياسية وتساؤلات أساسية
- تدريب الموظفين الجدد: تجربة بين الواقع والمرجى
- وزارة المالية تجدد شبانها: دفعة كارلوس غصن
- التدريب حق للموظف لا واجب عليه: فرنسا تجربة رائدة
- مورات تدريبية خاصة بالجمارك
- مباراة مراقب رئيسي بحلّة جديدة...ولكن!!!

٣ شركاء في التدريب

- قراءة لبنانية في الإصلاح المالي الجديد في فرنسا
- استكشاف القوانين المالية الفرنسية الجديدة
- الإصلاح المالي في فرنسا: كيف نستفيد من تجربة مبرة؟
- إصلاح المالية العامة الفرنسية ثورة صامتة تقاب الموازن
- وقد لبنا في زيارة إلى إسبانيا
- ثلاثة مبادرات إقليمية جديدة للمعهد المالي

٤ أخبار الوزارة

- TVA: الفرق بين الشركات وبين الجمعيات التي لا تنوحي الربح
- TVA: آلية إلغاء التسجيل القسري
- مديرية الصرافيات: ١٥٠٠ حوالة شهرياً
- شركات الهولدينغ في سطور
- خدمات جديدة للمواطن
- اتصلوا بال ١٧١٠: وزارة المالية في خدمتكم
- ثقافة جمركية: مصطلحات ومفاهيم مختلفة
- فرنسا: تعديلات ضريبية لتحفيز العمل ودعم القدرة الشرائية
- دكتوراه مشرفة لكارلوس غرضية
- العلاقة الثلاثية بين الدولة والمكلف وهينات الرقابة الخارجية

٥ مشاريع جديدة

- صدور "الدليل إعداد مشروع الموازنة وقطع الحساب في المؤسسات العامة"
- ابحثوا عن الأدلة في الجامعات

٦ الملف

- خطوة مبرزة في ضبط عمليات التهريب في مرفأ بيروت: مقابلة خاصة مع مدير إقليم جمارك بيروت السيد طلال عبتاني

٧ أخبار سريعة

- جناحنا في المعرض العربي الدولي للكتاب
- نشرات جديدة تصدرها الوزارة
- ٢ مراقب مساعد جديد في ملاك إدارة الجمارك
- النشاط الأول لمندى الشباب الاقتصادي

٨ حديثكم حديثنا

- كلمة شكر للجندي الجهول
- بين مطرقة الأمومة وسندان العمل

٩ حياة الوزارة

- المكتبة المالية
- كتب جديدة وباللغة العربية

١٠ @AL-MALIYA.COM

تصدر عن:

مكافحة تهريب السلانف والمخدرات

استكمالاً لتوجهاته في تعزيز التدريب لعناصر الضابطة الجمركية، نظّم المعهد دورة تدريبية حول السلانف والمخدرات بالتعاون مع العميد ميشال شكور، رئيس قسم المباحث الجنائية العامة في القوى الأمن الداخلي، شارك فيها عشرون عنصراً من الضابطة الجمركية من رتبة رقيب أول، معاون، معاون أول وعريف.

نظام CARS للتعرف على الآليات

لبّى المعهد أيضاً طلب مصلحة المركز الآلي - المجلس الأعلى للجمارك - لاستقبال دورة تدريبية حول النظام الممكن للتعرف على الآليات المركبية أو ما يسمى بنظام CARS لخمس عشرة عنصراً من الضابطة العسكرية، تأمل تجديد هذه التجربة مع إدارة الجمارك ونطمح لوضع خطة تدريب كاملة وشاملة تواكب المتغيرات الوظيفية والتشكيلات الدورية لموظفي إدارة الجمارك بسلكها العسكري والمدني. ■

مباراة مراقب رئيسي بحلة جديدة... ولكن!!!

بعد انتظار دام حوالي أربع سنوات، أعلن مجلس الخدمة المدنية عن إجراء مباراة لوظائف الفئة الثالثة (مراقب ضرائب رئيسي، مراقب تحقق، ورئيس محاسبة) في مديرية المالية العامة. وقد تمّ الإعلان عن هذه المباراة بحلة جديدة فانقسمت إلى مرحلتين (كما سبق وحصل في آخر مباراة للفئة الرابعة)، وحددت مواد المرحلة الأولى التي كانت على شكل أسئلة متعددة الخيارات (QCM) في قوانين الضرائب (ضريبة الدخل، ضريبة على القيمة المضافة، رسم الانتقال، الاملاك المبنية، أصول تحصيل الضرائب المباشرة، رسوم المماثلة...) ونظام الموظفين والموازنة العامة (مبادئ الموازنة، مراحل إعدادها وتنفيذها). واللافت هذه السنة كان إفصاح المجال أمام مشاركة اختصاصات جديدة كالمعلوماتية الإدارية والإحصاء والاقتصاد والحقوق. فبلغ عدد المشاركين في المرحلة الأولى التي أجريت في كانون الأول ٢٠٠٧، ٨٥١ مشاركاً وسجّل نجاح ٤١٤ منهم.

حدّدت مواعيد المرحلة الختامية اعتباراً من ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٨، وقسمت مواد هذه المرحلة حسب الاختصاصات المطلوبة على أن تكون امتحانات اللغة وقوانين الضرائب مواد مشتركة بين كافة الاختصاصات. ولم يطل التعديل مراحل المباراة وحسب بل اشتمل أيضاً على إدخال مواد جديدة كالتحليل المالي والمحاسبة الرقابية

المستويات في كل مجموعة.

مما لا شك فيه أن نظام المباريات يحتاج إلى تحديث وتطوير لضمان وصول العناصر الأكثر كفاءة إلى إدارات القطاع العام، إنما لاحظنا أن التطبيقات العملية والتنظيمية لا تلبّي بالضرورة التوجهات والأهداف الموضوعية. ونحن اليوم ننتظر بفارغ الصبر النتائج، مع تمنياتنا بالتوفيق لكل المشاركين. ■

سوسن جوتي

وزارة المالية



شركاء في التدريب

قراءة لبنانية في الإصلاح المالي الجديد في فرنسا

في إطار الاطلاع على تجارب دول أوروبية في ما خصّ التشريعات المالية الجديدة، نظّم المعهد المالي بالتنسيق مع المعهد الوطني للإدارة في فرنسا وهيئة التعاون والثقافة الفرنسية، زيارتان ميدانيتين إلى فرنسا لمجموعة من موظفي وزارة المال اللبنانية وديوان المحاسبة.

استكشاف القوانين المالية الفرنسية الجديدة

جرت الزيارة الاستطلاعية الأولى بين ٢٦ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ كان الهدف منها التعرف على التشريعات المالية والتنظيمات الإدارية التي راقت تطبيق القانون الجديد للموازنة الجديدة التي استحدثتها فرنسا، وكان للبعثة زيارات ولقاءات مع خبراء من المديرية العامة لتحديث الدولة، والمديرية العامة للمحاسبة

العامة، ومعهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية، ناهيك عن هيئات ضبط الموازنة والشؤون المالية في وزارة البيئية والتنمية والإدارة المستدامة، وإدارة مالية وزارة الزراعة والصيد، وديوان المحاسبة، وهيئة المراقبة الاقتصادية والمالية وهيئة المركزية للوقاية من الفساد.

الزيارة الثانية جرت في الفترة من ١٧ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر وهدفت إلى التعرف على الآليات المرافقة لإصلاح الموازنة وخصوصاً برامج التدريب ونشاطات التواصل التي راقت تطبيق القوانين والتنظيمات الجديدة. تخللت الزيارة لقاءات مع عدد من المسؤولين والخبراء في الوزارات ومراكز التدريب، وخلصت إلى طرح الكثير من الأسئلة حول المنهجية المتبعة ونتائجها لجهة تسهيل تطبيق القوانين وإشراك الجميع في تحقيق الإصلاح وتوطيد العلاقة بين الأقران المعنيين وتبسيط المفاهيم للمواطن.

الإصلاح المالي في فرنسا: كيف نستفيد من تجربة مميزة؟

أعاد هذا القانون تنظيم مالية الدولة الفرنسية، معدلاً النظام المالي السابق المعمول به منذ ١٩٥٩/١٢/٢ وطارحاً على الفرنسيين عقداً اجتماعياً جديداً بل دستوراً مالياً جديداً شكّلت المالية العامة فيه مرتكزاً لإصلاح الدولة وتطوير مؤسساتها كافة. وهذا ما استدعى إعادة صوغ العلاقة بين البرلمان والحكومة في الشأن المالي مع تعزيز دور البرلمان في المبادرة وتمويل رعايته على تنفيذ الموازنة. كذلك استدعى تعديل النظرة السابقة الضيقة إلى الإعتمادات التي باتت توزع في الموازنة وتنفق في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة لها سلفاً، مما يُساعد على تقديم موازنة واضحة الأرقام ومتناسكة البنية تحول دون تجزئة المشاريع العامة وتشثيت القدرات الموضوعية بتصرف الإدارة. تقوم بنية الموازنة الجديدة على أساس المهمات وكل مهمة تجمع عدداً من الأهداف وتحتوي على عدد من البرامج التي أصبحت تشكل الوحدات الجديدة لتوزيع اعتمادات الموازنة والمؤلفة بدورها من عدة نشاطات. ووفق تعبير القانون المالي الجديد، يقتضي جمع اعتمادات الموازنة الرامية إلى تغطية نفقات الدولة المالية في مهمات ذات أهداف محددة على أن تختص كل مهمة بمرفق عام واحد أو عدة مرفاق عامة سواء أكانت مرتبطة بوزارة واحدة أو عدة وزارات. ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن كل موازنة ملقحة وكل حساب من الحسابات الخاصة يُشكّل بحد ذاته مهمة مستقلة يتم جمع اعتماداتها بواسطة البرامج.



إن القوانين المالية الجديدة جعلت من البرنامج المرتكز الأساس للإصلاح المالي عبر طرح موازنة ذات أهداف محددة، وأصبح محتملاً بالتالي على أصحاب القرار تستلّي أن أكون أحد أعضاء الوفد اللبناني الذي زار باريس في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧، للإطلاع على التشريعات المالية الفرنسية الجديدة وذلك في زيارة، نظمها المعهد المالي بالتنسيق مع المعهد الوطني للإدارة (ENA) في فرنسا.

يستدعي بحث الموضوع الإجابة على السؤالين التاليين: ماذا تضمّن الإصلاح المالي الجديد في فرنسا؟ كيف يمكن لنا في لبنان تطوير مابيتنا العامة انطلاقاً من تجربة فرنسا؟

أبرز مكوّنات الإصلاح المالي الجديد في فرنسا

بدأت عملية الإصلاح المالي في فرنسا بمبادرة برلمانية قادها السيدان: Didier Migaud et Alain Lambert. أدت إلى صدور القانون الأساسي المتعلق بالقوانين المالية "La Loi organique relative aux lois des finances" المعروفة بالـ LOLF والذي بدأ تطبيقه فعلياً مع صدور الموازنة العامة في ٢٠٠٦/١/١.

المالي في الدولة، سياسيين وإداريين، التصرف بالإستناد إلى البرنامج المقرّر ووفقاً للأهداف المطلوب بلوغها. وستندأ أحكام المادة السابعة من القانون المالي الجديد (LOLF) فإن الإعتمادات المحوطة لتنفيذ نشاط ما أو نشاطات عدة متجانسة والمأخوذة من إحدى الوزارات يجب ضمها إلى بعضها البعض وجمعها في برنامج عمل واحد، على أن يصبّ هذا الضم في إطار خدمة المصلحة العامة وأن يبقى خاضعاً في كلّ الأحوال إلى التقسيم اللاحق عبر الرقابة على الأداء (Le contrôle de performance).

المالية العامة في لبنان ومجالات تطويرها

إن القوانين اللبنانية المتعلقة بالأموال العمومية والموازنة العامة للدولة والمحاسبة العامة باتت بحاجة ماسة إلى تطوير وتعديل بنوي نوعي وكمّي ليتمكن من مواكبة النظم المالية الدولية الحديثة ومجاراة التطورات العلمية والإقتصادية المتسارعة. وأبرز دليل على ذلك، ما شهدناه من نهضة تشريعية في مجال المالية العامة "La LOLF" في فرنسا ترافقت مع تحديث البنى السياسية والإدارية للدولة بما يتلاءم مع محيطها الإقتصادي والإجتماعي الجديد في أوروبا والعالم. وهذا ما يدعونا، في لبنان، إلى بناء ثقافة مالية جديدة قائمة على الأهداف المرسومة والنتائج المتوخاة. فعملية الإصلاح المالي تتجاوز مسألة الإدارة الرشيدة للأموال العمومية كونها تسعى، في الواقع، إلى إعادة تنظيم الدولة وبنائها على مفاهيم جديدة متحررة وطموحة عبر تعزيز صلاحيات الموظفين المولجين بإدارة الأموال العمومية وقدرتهم على اتخاذ القرار المالي بحرية ودون قيود شكلية معقدة، من

ناحية، وإلى تفعيل نظام المساءلة والمراقبة على متولي إدارة واستعمال الأموال العمومية، من ناحية أخرى. ويكمن نجاح الإصلاح في وضع نظم مالية قادرة على التوفيق بين هذين الأمرين: حرية القرار والرقابة الفعالة في آن.

بعض الاقتراحات برسم المعنيين

وإننا نقتراح في هذا المجال ما يلي:

١. تحديث النصوص القانونية المتعلقة بالموازنة العامة.

٢. تعديل قانون المحاسبة العمومية الحالي بما يتلاءم مع النصوص الجديدة المقترحة.

٣. وضع قانون خاص للصفقات العمومية وفصله عن قانون المحاسبة العمومية.

٤. وضع تصميم محاسبي عام جديد لحسابات الدولة.

٥. تعديل صلاحيات الموظفين في الوزارات والإدارات العامة المولجين بإدارة واستعمال الأموال العمومية بما يتناسب مع المفاهيم المالية الجديدة.

٦. تعديل قانون ديوان المحاسبة ومنحه صلاحيات الرقابة على الأداء مع تفعيل الرقابة على الحسابات تمكيناً له من درس قطع الحساب وتقديمه إلى مجلس النواب مع ملاحظاته على تنفيذ الموازنة.

إن هذه المقترحات وسواها، تتطلب منا الإنخراط في ورشة تشريعية مالية وإدارية وطنية كبرى تشارك فيها مختلف السلطات وهيئات المعنية بممارسة صلاحيات القرار المالي على الأموال العمومية انطلاقاً من إعداد الموازنة وإقرارها وتنفيذها وصولاً إلى الرقابة الملازمة للتنفيذ وتقييم الأداء. ■

التقاضي بسّام وهبه

معاون المدعي العام لدى ديوان المحاسبة



نتائج ٢٠٠٧ للمالية العامة : أرقام قياسية وتسؤلات أساسية

تدريب الموظفين الجدد : تجربة بين الواقع والمرتجى

مرة جديدة، تسجّل مديرية المالية العامة وتحديد الإدارة الضريبية نقطة تميّز في التدريب للعام ٢٠٠٧. فلا الأوضاع الأمنية التي شهدتها الوطن ولا الأشغال في محيط مبنى المعهد ولا البعد الجغرافي قد أثنت الموظفين والموظفات عن المشاركة في الدورات التدريبية. في بعض الأحيان كانوا ملزمين وفي البعض الآخر مهتمين وفي حالات أخرى محتاجين لاكتساب المعرفة. الأسباب والدوافع عديدة والنتيجة واحدة: أرقام مميزة. فقد سجّل المعهد مشاركة ٢٢٧٤ متدرباً في دورات العام ٢٠٠٧ من تدريب متخصص ولفات ومعلوماتية وتدريب خارج لبنان وبرنامج الموظفين الجدد. وتمثّل هذه النسبة ٧٨٪ من إجمالي نشاطات المعهد التدريبية. وقد احتلّت مديرية الواردات المرتبة الأولى بنسبة ٢٢٪ من إجمالي التدريب في مديرية المالية العامة تليها مديرية الضريبة على القيمة المضافة بنسبة ٢٢٪. فمالية جبل لبنان بنسبة ١٤٪. ويعطي الجدول أدناه لمحة عن كيفية توزّع أعداد المتدربين بحسب الوحدات.



تجربة تدريبية جديدة عشتها، كواحد من المدربين في المعهد المالي، من خلال الدورة الإعدادية التي نظمها المعهد للناجحين في مباراة التعيين في وظائف مراقب ضرائب ومراقب جباية ومحاسب ومحتسب في ملك وزارة المالية.

الحصص التدريبية والاختبارات والتقييم/ طرق التواصل والاتصال... عامل أساسي في تحقيق الأهداف التعليمية للدورة الإعدادية البالغة الأهمية في تحضير المشاركين فيها لتسلّم مهام وظائفهم.

خامساً: تبيّن لنا عدم اطلاع المتدربين قبل الدورة الإعدادية على

ماهية وأنظمة ومفاهيم القطاع العام وتحديد الإدارة العامة، وهو أمر يقتضي أخذه بالاعتبار في المناهج الجامعية للاختصاصات الإدارية لا سيما إدارة الأعمال. **سادساً:** لوحظ أثناء الدورة، وبشكل أوضح عند التقييم النهائي لتدريبهم، عدم أخذ المتدربين (الذين تم تقسيمهم زمنياً إلى مجموعتين بحسب تسلسل نجاحهم) نتائج ومفاهيم الدورة على محمل الجد الكافي، لا سيما أفراد المجموعة الثانية الذين كان موعد تقييمهم النهائي لاحقاً لتاريخ صدور مرسوم تعيينهم. وهذا يعود لعلمهم بأن توزيعهم على وحدات الوزارة لن يستند بشكل رئيسي على نتائج تدريبهم، وهنا مسؤولية كبرى تقع على عاتق الوزارة.

بالمختصر، يحتاج المعهد المالي لدعم أكبر ولتفانعة ملزمة وملتزمة بنشاطه ودوره وضرورة استمرارته كتجربة ناجحة ورائدة يجب مساندة العمل على تطويرها وترسيخ عملها نصاً وفعلًا.

داني جعدون
مراقب أول في مصلحة المراقبة والدراسات،
إدارة الموظفين، مجلس الخدمة المدنية

إليها ولو بإيجاز، بعضها جيد والبعض الآخر يجدر درسه لاستخلاص العبر والحلول.

أولاً: الاختصاص الجامعي الواحد للمتدربين (إجازة في إدارة الأعمال) مما ساهم في إيجاد جو متناغم علمياً وعملياً وقلقياً بما بينهم كما مع المدربين.

ثانياً: حيازة الشهادة الجامعية المطلوبة للوظيفة (الإجازة على الأقل) مما يساهم في رفع مستوى الأداء الوظيفي، كما في سهولة تعاطي المدرب مع المتدربين. مع الإشارة إلى أن نجاح ١٥٤ شخصاً من أصل حوالي ٢٢٠٠ مرشح للمباراة في مجلس الخدمة المدنية هو دليل غير مريح على المستوى التعليمي في لبنان وانعكاساته السلبية.

ثالثاً: السن المحددة قانوناً للوظائف المذكورة أعلاه (٢٠-٣٥ سنة) وبالتالي معدل أعمار المتدربين (أقل من ٣٠ عاماً) يرفد الإدارة بدينايميكية شبابية ولو غير خبيرة، مع أن عدداً منهم عمل قبل تقدمه إلى المباراة.

رابعاً: جو المعهد المريح والديناميكي التنظيم كفاءة الإدارة والإشراف الدائم/ حسن تحديد مواد ووسائل التدريب وتقييم المتدربين والمدربين/ مرونة توزيع

التدريب حق للموظف لا واجب عليه : فرنسا تجربة رائدة

بدأً من العام ٢٠٠٨، سوف يستفيد موظفو القطاع العام في فرنسا من إعادة هيكلة أدوات التدريب المهني وأطره القانونية في حملة أطلق عليها اسم "حق الفرد في التدريب" (Droit Individuel à la Formation). سوف تطبق التنظيمات الجديدة الخاصة بموظفي القطاع العام بدءاً من العام ٢٠٠٨ علماً أن القطاع الخاص كان سابقاً بتطبيقها بموجب القانون الفرنسي رقم ٢٠٠٤/٣٩١، فما هو حق الفرد في التدريب؟

الهدف: يفرض القانون المتعلق بحق الفرد في التدريب على الإدارة إعطاء الموظف فرصة الحصول على ٢٠ ساعة تدريب سنوياً (كحد أدنى) بما يساعده على تعزيز مهاراته وتطوير خبراته. ويمكن للموظف أن يراكم عدد ساعاته التدريبية لفترة ٦ سنوات على ألا يتجاوز عدد الساعات ما مجموعه ١٢٠ ساعة.

الجهات المستفيدة: يُمنح هذا الحق للموظفين في القطاعين العام والخاص الذين أبرموا عقداً غير محدد الأجل، وقد مضى على دخولهم الخدمة الفعلية سنة واحدة على الأقل. ويمكن أن يستفيد منه الموظفون الذين أبرموا عقداً محدد الأجل وفقاً لأحكام خاصة. وفي حال تنازل الموظف عن هذا الحق فإن هذا الأمر لا يخوّله مطالبة صاحب العمل بأي تعويض مالي.

التطبيق: يعود للموظف الاستفادة من هذا الحق واختيار موضوع التدريب شريطة أن يوافق صاحب العمل على اختياره. وتجري الدورات خارج ساعات الدوام باستثناء حالات محددة، علماً أنه يُمكن بموجب اتفاق جماعي الخضوع للتدريب جزئياً خلال ساعات العمل.

تكاليف التدريب: يتحمل صاحب العمل نفقات التدريب ويُمكنه أن يسجلها في حساب النفقات الخاص بتطوير القدرات.

التجربة الفرنسية تكسّر التدريب كحق للموظف وواجب على صاحب العمل: تجربة متقدمة تعبّر عن إحترام قيم التعلم وتكرس التوجه العام نحو بناء مجتمع المعرفة.



النشاطات التدريبية التي نظّمت في إطار برنامج التوأمة بين مديرية الضريبة على القيمة المضافة والمديرية العامة للضرائب الفرنسية بتمويل من الاتحاد الأوروبي. أضف إلى ذلك مجموعة البرامج المختصة والمعلوماتية واللغات التي أعلن عنها المعهد في خطته التدريبية. خلاصة القول: لقد بلغ عدد الدورات التدريبية المنظّمة خلال العام ٢٠٠٧ لصالح مديرية المالية العامة ٦٥ دورة متخصصة و٥٧ دورة معلوماتية و٨ دورات لغات. هذا، وقد سجّلت مشاركة بعض الموظفين في أكثر من ٢٠ برنامجاً نظّمت بالتعاون مع جهات أخرى في لبنان والخارج.

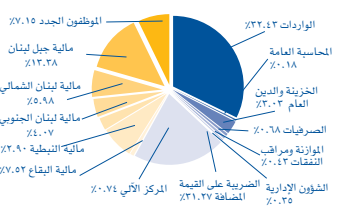
.... بعض التسؤلات

نقرأ الأرقام المحققة بإعتزاز. فقد أنجزت بتوجيهات من الإدارة واندفاع المشاركين والتزامهم، وبقدرة المنظمين والمدربين ومتابعيهم اليومية. وهنا نود أن نشارك المهتمين أسئلة وخواطر وهواجس تمنينا جميعاً. كيف نستثمر هذا التدريب في الحياة العملية للموظفين وفي تقييم أدائهم؟ كيف يمكن أن نحثّ الدوائر التي لا تسجّل نسبة مشاركة في الدورات لاعتماد التدريب كجزء مكمل وأساسي لتطوير قدراتها؟ كيف نحفّز المشاركين الأوفياء للاستمرار قدماً في هذا التوجه؟ متى يصبح لنا رؤياً تفصيلية واضحة حول حاجات التوظيف الفعلية لدى الإدارة؟ متى يتحوّل التدريب إلى منهجية منظمة تربط بين قدرات الموظف ومهامه وتصبّ في توجيه مساره المهني؟ كيف يمكن تحقيق التكامل بين المشاريع التدريبية في المعهد والمشاريع التدريبية الأخرى التي تطلقها الإدارة أو المؤسسات الأخرى في لبنان وتستهدف موظفي وزارة المالية؟

أسئلة عديدة والأجوبة غير سهلة وتتطلب تضافر الكثير من الجهود كي يتحوّل التدريب من تلبية الحاجات الآتية والمستجدات إلى إطار قانوني وارتقابي متكامل. لم لا؟ فمن سار على درب وصل!!

جنان غانم الدويهي
مسؤولة برامج التدريب

توزيع المتدربين بحسب المديرية في المالية العامة



١٣٠ دورة لصالح المالية العامة

بالعودة إلى تفاصيل التدريب للعام ٢٠٠٧، وقد تميز العام بإجراء رصد أولي للحاجات بناءً على طلب مدير المالية العام، وإعداد ١٥٤ مراقباً ومحاسباً جديداً لاستلام مهامهم وتحضير لمباراة وظيفية مراقب رئيسي ومحاسب ورئيس محاسبة دون أن ننسى

وزارة المالية تجدد شبابها : دفعة كارلوس غصن



وزير المالية الدكتور جهاد أزوع، مدير عام المالية السيد أylan بيفاني والسيد كارلوس غصن، رئيس مجلس إدارة ومدير عام رينو - نيسان، يتوسطون أسرة المعهد المالي.

أهلاً وسهلاً بالزملاء الجدد وتمنياتنا لكم بالتوفيق!

اختتم البرنامج التوجيهي للموظفين الجدد في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٨، وبعد طول إنتظار وفي مطلع العام ٢٠٠٨، استقبلت وزارة المالية - مديرية المالية العامة رسمياً ١٥٤ مراقباً ومحاسباً (متمرناً) اجتازوا بنجاح مباراة مجلس

الخدمة المدنية وقد صدر مرسوم تعيينهم عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠٠٧. الوزارة كانت قد

دورات تدريبية خاصة بالجمارك

التعريفية الجمركية

ضمن الخطة التدريبية لعام ٢٠٠٧ نظم المعهد المالي بالتعاون مع إدارة الجمارك دورة تدريبية حول القواعد العامة للتعريفية بحسب النظام المنسق، شارك فيها ٢٠ موظفاً من مختلف مصالح وأقاليم إدارة الجمارك



على مدى ١٤ جلسة، وتولى التدريب المراقب الأول خليل خوري. هدفت هذه الدورة إلى تعريف المشاركين على النظام المنسق والقواعد التفسيرية العامة، وتميزت بالجانب العملي والتطبيقي لتبني البضائع وترميزها بحسب تصنيف النظام المنسق. في ختام الدورة، أكد المشاركون على رغبتهم في إجراء دورات أخرى حول التعريفية وتطوير قدراتهم فيما يتعلق بترميز السلع الزراعية والصناعية والتجارية.

نشير إلى أن تطوير مهارات الموظفين حول التعريفية الجمركية هو من المواضيع المهمة المطروحة بقوة على الساحة الدولية وذلك لارتباطها بالتغيرات والتحديات الدورية الحاصلة على الصعيد الدولي: فيعد تعريفية

مجلس التعاون الجمركي (تعريفية بروكسل) تمّ إخضاع التعريفية لمراجعات شاملة تبين من خلالها بأنها لم تعد تفي بحاجات التقدم العلمي والتكنولوجي، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وضع تعريفية النظام المنسق الذي ادخل عليه ٣٥٠ تعديلاً عام ٢٠٠٧ طالت الناحية التكنولوجية، والممارسات التجارية وشرح بعض النصوص بهدف تسهيل التطبيق الموحد. تجدر الإشارة إلى أن لبنان كان سابقاً في إعطاء هذا الموضوع أهميته وبدأ منذ عام ١٩٩٥ بإجراء التعديلات اللازمة على التعريفية الجمركية وإدخال تعديلات النظام المنسق. أما على الصعيد العربي، فقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإبناج

TVA: آلية إلغاء التسجيل القسري

التزاماً من وزارة المالية بتسهيل أمور المكلفين، صدرت مؤخراً التعليمات رقم ٢٠٢٦ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٣ المتعلقة بتحديد آلية إلغاء التسجيل القسري في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

وكان القرار رقم ٥٠٨ تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٢ الصادر عن وزير المالية قد حدد آلية لمعالجة بعض المخالفات لتقانون الضريبة على القيمة المضافة من قبل دائرة الإنترام الضريبي، كما حدد إمكانية إحالة غير المتزمن بالتسجيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة الذين تتوفر لديهم شروط الخضوع، إلى دائرة خدمات الخاضعين لتسجيلهم وفقاً للأصول المعمدة في القانون، وفي حال تمتعهم عن التسجيل، يتم تسجيلهم قسرياً وإبلاغهم بذلك.

وحيث أنه قد يتبين للإدارة الضريبية في بعض الأحيان، إستناداً إلى معطيات جديدة تتوفر لديها، أو من خلال معلومات يقدم بها الخاضع المسجل قسرياً، أن تسجيله كان في غير محله القانوني وأن شروط الخضوع غير متوفرة لديه في الأساس، وبما أن التصرف القانوني الموجودة سابقاً تطرقت فتمل إلغاء التسجيل العادي، بينما بقي هناك فراغ من ناحية النص القانوني الخاص بالتسجيل القسري، لذلك صدرت تعليمات حول آلية إلغاء هذا التسجيل منفصلة بحسب فئات المسجلين قسرياً:

- من قام بتحصيل الضريبة بعد تاريخ بدء مفعول التسجيل الذي حددته له الإدارة.
 - من لم يتم تحصيل أي ضريبة بعد تاريخ بدء مفعول التسجيل الذي حددته له الإدارة الضريبية.
 - من قامت الإدارة الضريبية بدرسهم وفرضت عليهم تكاليف دون أن يقوموا بتسديدها.
 - من قامت الإدارة الضريبية بدرسهم وتكليفهم وبادروا إلى تسديد ما كلفوا به.
- وقد عالجت هذه التعليمات كافة هذه الحالات لكي ترفع الغبن عن الأشخاص المسجلين قسراً والذين تبين أنهم لم يكونوا قد استوفوا شروط الخضوع للضريبة على القيمة المضافة. ■

مديرية الصريفات: ٦٥٠٠ حوالة شهرياً

ما هي مهام مديرية الصريفات في وزارة المالية وكيف يتم عملياً صرف النفقات؟ فيما يلي بعض التفاصيل:

تتولى مديرية الصريفات صرف النفقة أي دفع المتوجب لكل صاحب حق من نفقات الموازنة العامة وذلك بعد التثبت من:

- موافقة المرجع الصالح لعقد النفقة وتأشير مراقب عقد النفقات على المعاملة،
- تطابق التناسيب،
- صحة حسابات النفقة، وأخيراً
- انطباق معاملة التصفية على القوانين والأنظمة المالية.

تلعب مديرية الصريفات دوراً رقابياً في مرحلة تنفيذ نفقات الموازنة العامة، حيث يتولى مدير الصريفات إصدار حوالات الصرف باسم وزير المالية، وله أن يفوض بعض صلاحياته إلى موظفين من الفئة الثالثة على الأقل.

تصدر مديرية الصريفات حوالي ٦٥٠٠ حوالة شهرياً، وهي تضم ٨٢ موظفاً موزعين بين دائمين وأجراء ومتعاقدين ومقدمي خدمات فنية.

تقسم مديرية الصريفات إلى أربع دوائر:

١. **الدائرة الإدارية:** تقوم هذه الدائرة بإعداد مشاريع الكتب الموجهة إلى مختلف الإدارات العامة، وتسجيل جميع المعاملات الواردة وتوزيعها على جميع الدوائر العائدة لمديرية الصريفات.
٢. **دائرة التدقيق والصرف:** بعد أن ترد مستندات التصفية من الوزارات مرفقة بالأوراق الثبوتية، تسجل في القلم على أن يصدر فيها جدول، وتسلم إلى محاسب الحجوزات للتأكد من عدم

خدمات جديدة للمواطن

أطلق وزير المالية الدكتور جهاد أزعور للمواطن، في كانون الأول ٢٠٠٧ خلال لقاء في السراي الحكومي، ثلاث خدمات جديدة وهي:

- مركز الخدمات الهاتفية، لاستفسار المواطنين عن مسألتهم الضريبية (Call Center).
- خدمة التسجيل والتصريح عن الضرائب إلكترونياً.
- خدمة إرسال واستلام معاملات الأملاك المبنية عبر البريد.

اتصلوا بال ١٧١٠ : وزارة المالية في خدمتكم

اتصل بالرقم ١٧١٠ من أي خط ثابت أو خليوي وتحصل على جواب فوري على الأسئلة العادية، وعلى جواب في مهلة ثلاثة أيام للحالات المعقدة... "خدمتكم هي شعارنا... وهدفنا"

في كانون الأول ٢٠٠٧، أطلقت وزارة المالية مركز الخدمات الهاتفية، ونحن اليوم بعد مرور أشهر على إطلاق هذه الخدمة نلتقي فريق عمل مركز الخدمات الهاتفية للحصول على فكرة وافية حول هذه التجربة.

من هو فريق العمل؟

- يتم توجيه المتصل بطريقة سريعة: تعطى الإجابة تلقائياً في حال كانت متوفرة لدى فريق ال Call Center أما في حال عدم توفرها فيتم الإتصال بفريق وزارة المالية للحصول على المعلومات المطلوبة على أن يتم إعادة الإتصال بالمكلف لإفادته بالإجابة خلال ثلاثة أيام كحد أقصى.
- بعد إعطاء الإجابة ترسل المعلومات مع السؤال المطروح إلى فريق وزارة المالية بواسطة البريد الإلكتروني لإعادة التدقيق في صحتها ومن ثم إعادة إرسالها مصححة لحفظها في قاعدة معلومات الشركة.
- في حال كان الموضوع المطروح يدخل ضمن نطاق عمل دائرة معينة من دوائر وزارة المالية، ويتعلق بمعاملة أو طلب اعتراض تم تقديمه سابقاً من قبل المكلف ويريد المراجعة فيتم تزويد المتصل برقم هاتف الدائرة المختصة.

أبرز المتصلين

غالبية الاتصالات ترد خلال الدوام الرسمي وخاصة في فترة تقديم التصاريح وهي ترد من كافة الفئات وبالأخص من خبراء المحاسبة، يصل معدل الاتصالات من ٢٠ إلى ٢٥ إتصال يومياً أغلبها باللغة العربية. ■

أطرف اتصال؟

رقم الخط الساخن التابع لوزارة الدفاع الوطني شبيه جداً بالرقم التابع لوزارة المالية، اتصلت سيدة طالبة التكم مع ابنها الموظف في وزارة الدفاع وبيقت تلح على مطلبها واعتقدت أن ابنها أصابه مكروه رغم إفادتها عدة مرات أن هذا الرقم تابع لوزارة المالية. استشاطت السيدة غضباً وأدلت بدلونها رغم محاولات المحيب تهدئتها وتزويدها بالرقم الصحيح راجياً منها معاودة الاتصال لتأكد من صحة ما يقوله.



شركات الهولدينغ في سطور

بعد أن سلطنا الضوء في العدد الثلاثين من حديث المالية على شركات الأوف شور وفي نطاق صدور مراسيم تتناول شركات الأوف شور، والهولدينغ، نستكمل تعريف قراء حديث المالية بتلك الشركات والإجراءات والقانونية والضريبية التي تخصها، مستندين إلى العرض الذي تم خلال ورشة العمل في نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٧.

ما هي شركات الهولدينغ؟

- شركات الهولدينغ شركات مغفلة لبنانية.
- تم تنظيم أعمالها بموجب المرسوم الإشرافي رقم ٤٥ الصادر في ١٩٨٢/٦/٢٤ (نظام الشركات القابضة هولدينغ)
- تسجل الشركة في السجل التجاري العام وفقاً لأحكام قانون التجارة، وينشأ لدى المحكمة الابتدائية في بيروت سجل خاص بها تسجل فيه هذه الشركات وتدرج فيه البيانات والمعلومات التي يوجب القانون على الشركات المغفلة نشرها.

ما هي الأنشطة التي يحق لشركة الهولدينغ ممارستها؟

- أولاً: تملك أسهم أو حصص.
- ثانياً: إدارة الشركات التي تملك فيها حصص شراكة.
- ثالثاً: إقراض الشركات التي تملك فيها حصص شراكة أو مساهمة وكفالتها تجاه الغير.
- رابعاً: تملك براءات الاختراع والاكتشافات والامتيازات والماركات المسجلة.
- خامساً: تملك أموال منقولة أو غير منقولة.

أما الأعمال المحظورة على شركات الهولدينغ فهي

يحظر على شركة الهولدينغ القيام بأي عمل خارج عن موضوعها وأن تملك بصورة مباشرة نسبة تضيق الأربعمين بالمئة في أكثر من شركتين تعملان في نفس النشاط الصناعي أو التجاري أو غير التجاري في لبنان ولا يسري هذا الحظر على التوظيفات خارج لبنان.

تعليمات معالي وزير المالية الصادرة حديثاً

- تعليمات رقم ١٢٨٦ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢ موضوعها المعالجة الضريبية لنفقات الإدارة العامة وخلافه والتي تتقاضاها شركات الهولدينغ من الشركات التابعة.
- تعليمات رقم ١٢٦٥ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١ موضوعها المعالجة الضريبية لتفريغ الشركات القابضة عن موجوداتها.
- تعليمات رقم ١٢٦٦ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢١ موضوعها المعالجة الضريبية لمعدل الفائدة التي تعطيها شركات الهولدينغ للشركات التابعة. ■

إصلاح المالية العامة الفرنسية ثورة صامتة تقلب الموازين

سعدت لي مشاركتي في البعثة التي نظمت من قبل المعهد المالي حول إصلاح الموازنة والحسابات بالإطلاع عن كثب على التجربة التي خاضتها فرنسا للإنتقال من موازنة الإعتمادات إلى موازنة البرامج.

يعتبر إقرار القانون العضوي الفرنسي المتعلق بالقوانين المالية (LOLF) إصلاحاً جذرياً وتحولاً جوهرياً للإدارة العامة الفرنسية. فهذا القانون المالي وضع إطاراً جديداً للموازنة يتصف بالشفافية والوضوح و يسمح بترشيد الإنفاق وتطوير العمل الإداري، عبر إنماء ثقافة مردودية النتائج بغية تحقيق المنفعة العامة لجميع الميادين بالخدمة العامة من مواطنين وموظفين وإداريين ومشاركين.

كما نص هذا القانون على أن تكون حسابات الدولة منتظمة وشفافة وصادقة لتعطي صورة واضحة وأمانة عن الذمة المالية للدولة وواقعها وأوضاعها المالية، وفرض الموجب المتمثل بتطبيق المحاسبة العامة للدولة على مبدأ استحقاق واجباتها وحقوقها والقواعد التي لا تختلف عن تلك المطبقة لدى المشروعات الخاصة. اجتازت الإدارة الفرنسية بانجازها هذا الإصلاح، تجربة هامة جداً وحققته نقلة نوعية للرقابة التي تمارس من قبل البرلمان عند تصويته على مشروع الموازنة إذ أعطي مكانة كبيرة بإجازة الإنفاق على



المهام السياسية وليس بإجازة صرف الإعتمادات وأما عند تنفيذ الموازنة غدت الرقابة على مردودية الإنفاق وجدواهم وليس مراقبة مشروعيتها. فالإدارة ملزمة بتحديد الأهداف المرجوة وتبيان النتائج المحققة ومدى مطابقتها هذه النتائج والأهداف المحددة أساساً في تقرير سنوي تعده عند نهاية السنة المالية. يتطلب الانتقال من منظومة موازنة الإعتمادات إلى موازنة البرامج، ومن مبدأ المحاسبة التقديرية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق تحضيرات منسقة وجبارة وتضاهر جهود الإدارة. وقد اعتمدت فرنسا خطة متكاملة وشاملة وموسعة وموزعة على سنوات أربعة فاصلة بين تاريخ إقرار القانون في ٢٠٠١/٨/١ وصيف العام ٢٠٠٥. ووضعت الإصلاح موضع التنفيذ عبر مراحل متلاحقة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إصدار التشريعات اللازمة لخلق الوحدات الإدارية اللازمة لإصلاح الموازنة والمحاسبة، وتعديل بنىة الوزارات بما يتلاءم والمهام المستحدثة.
- خلق لجان استشارية لتقديم النصح والمشورة ومؤازرة المعنيين وشرح الطرق الحديثة للإدارة ووضع معايير المحاسبة العامة بحيث لا يقتصر العمل على تعديل المراجع القانونية فحسب وإنما على إعادة تأسيس محاسبة الدولة.
- نشر المراجع الجديدة للإدارة و إعداد الأدلة عن الإجراءات المتبعة.
- خلق قنوات تواصل بين الموظفين والمهنيين الإداريين والمواطنين بين الإدارة وربطها بأعمالهم بالتطور الحاصل.
- إخضاع الموظفين والمحاسبين المعنيين لدورات متخصصة ومعمقة، والعمل على اكتساب وذمهم وتحضيرهم لقبول التغيير وعدم محاربه من خلال تفسير القانون وتبسيطه.
- اعتماد مكتبة حديثة قادرة على تأمين المعلومات وجعلها بمتناول الإدارات وربطها بعضها ببعض.
- واجهت هذه التجربة صعوبات جمّة كوضع المعايير لقياس النتائج وتقييم الموجودات الثابتة للدولة، وتطلبت عملاً مستمرّاً وأثقلت كاهل الإدارة بأعباء مادية وبشرية ناتجة عن موجب تفسير وتبرير كل رقم من

رجاء شريف
رئيس دائرة الرقابة المالية
على المؤسسات العامة

ثلاثة مبادرات إقليمية جديدة للمعهد المالي

مركز التدريب التابع لوزارة المال في المملكة الأردنية الهاشمية ويستمر التعاون حتى يومنا هذا من خلال تقديم الخبرات الفنية في مجال التدريب والتواصل واستقبال البعثات ويجري العمل حالياً على إقامة مشروع مماثل بالتعاون مع وزارة المالية والخصخصة المغربية ووزارة المال الفلسطينية.

٣. مشروع "تعزيز مهارات الإدارة المالية" بتمويل من البنك الدولي:

تمكّن المعهد من الحصول على هبة من البنك الدولي بقيمة ٢٣٠.٠٠٠ دولار أمريكي وهي مخصصة لتدريب الموظفين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على قضايا المالية العامة. يتضمن المشروع عدة مراحل أولها تحديد للحاجات التدريبية على المستوى الإقليمي يليها تطوير مناهج التدريب ليصار من بعدها اطلاق وتنظيم الدورات في لبنان ودول أخرى. ومن المتوقع أن يتم إطلاق المرحلة الأولى من المشروع في أواخر العام ٢٠٠٧.



خصص المعهد المالي - معهد باسل فليحان خلال السنوات السابقة جهداً كبيراً لتعزيز موقعه على المستوى الإقليمي كما استفاد من الاتفاقات التي أبرمها مع عدد من الشركاء ومنهم البنك الدولي (نيسان ٢٠٠٤) ومنظمة الجمارك العالمية (كانون الثاني ٢٠٠٦) ووكالة التعاون الدولي لدى وزارة المالية الفرنسية Adetef. وفي هذا السياق، أطلق المعهد ثلاث مبادرات إقليمية، نورد هنا تفاصيل عنها:

١. شبكة Governance Institutes Forum for Training GIFT-MENA الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تأسست

الشبكة في آذار العام ٢٠٠٦ بمبادرة من المعهد ودعم من البنك الدولي وهي تضم اليوم حوالي ٢٠ مؤسسة عضواً. وترمي الشبكة إلى تعزيز تبادل الخبرات وتطوير قدرات المؤسسات الأعضاء لاسيما في مواضيع التدريب والإدارة الرشيدة. ويؤدى معهد الإدارة العامة في فرنسا ووكالة التعاون الدولي لدى وزارة المالية الفرنسية Adetef ومعهد البنك الدولي دوراً فاعلاً في الهيئة الإدارية للشبكة. أما أمانة السر فمقرها المعهد المالي في بيروت.



٢. المساعدة الفنية الإقليمية بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي الفرنسية:

بدأ المعهد منذ العام ٢٠٠٥ بتطوير مشاريع مشتركة مع وكالة التعاون الدولي الفرنسية خارج الحدود اللبنانية. فساندت الوكالة في مشروع تطوير

وقد لبناني في زيارة إلى اسبانيا

زار وفد لبناني من وزارة المال اللبنانية والمعهد المالي وزارة الاقتصاد والمال الإسبانية. تألفت الوفد من مدير المالية العام السيد أنان بيفاني، مدير الواردات السيد لؤي الحاج شحاده، رئيس مائة جبل لبنان السيد جورج معراوي، مدير الضريبة على القيمة المضافة بالتكليف ورئيس مصلحة التدقيق والاسترداد السيد وائل خداج والسيدة كلودين كركي من مشروع الإصلاح الضريبي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيدة لمياء المبيض بساط مديرة المعهد المالي والسيدة رولا درويش مسؤولة العلاقات الخارجية في المعهد.

تولّى التنسيق لهذه الزيارة كل من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي بالتعاون مع وكالة الضرائب الإسبانية وذلك ضمن إطار برنامج تحديث الإدارات الضريبية لعدد من دول المنطقة في الشرق الأوسط.

تضمن البرنامج زيارة لعدد من الدوائر منها الإدارة العامة للضرائب، والوكالة الإسبانية للضرائب وخدمة المكلف ودوائر المعلوماتية ومركز خدمات الاتصال (Call Center) إضافة إلى المعهد الدولي للإدارة العامة الذي يحتفل هذا العام بعيد الـ ٤٠ ومعهد الدراسات الضريبية التابع لوزارة المال الإسبانية.



أخبار الوزارة

TVA: الفرق بين الشركات وبين الجمعيات التي لا تتوخى الربح

للضريبة في حال حققت رقم الأعمال الإلزامي للخضوع ما لم تطلب هي إخضاعها إختيارياً للضريبة، فيتوجب عليها عندئذ تحصيل الضريبة على القيمة المضافة على كافة عملياتها. كما تستفيد بالمقابل من حق الحسم الذي يتمح به كافة الخاضعون وفقاً للضريبة المدفوعة على مشترياتهم ومصاريقها وأصولها الثابتة. ■

ناجي بشارة
مراقب رئيسي في دائرة التشريع والسياسات الضريبية، مديرة الضريبة على القيمة المضافة

تشأ بهدف تجاري تحقيقاً للربح، وهي بحسب قانون الضريبة على القيمة المضافة، الأداة التي من خلالها يتم تحصيل هذه الضريبة. لذلك، وفي حال كان نشاط الشركة مصنفاً من الأنشطة الخاضعة، فهي تخضع لإسترداد الضريبة المدفوعة يتم عن طريق تقديم طلبات إسترداد فصلية تتضمن الضريبة المدفوعة، على أن تقوم الإدارة الضريبية برد الضريبة بعد التأكد من الفواتير والمستندات الضريبية العائدة للجمعيات.

للمؤسسات الخاضعة للضريبة. كما تستفيد الجمعيات التي لا تتوخى الربح من حق استرداد الضريبة المدفوعة على الأصول الثابتة والمصاريف الجارية المنصوص عنها في المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٧٩/٢٠٠١. وبالتالي تكون أنشطة الجمعيات التي لا تتوخى الربح مفعفة من الضريبة على القيمة المضافة من جهة، ويحق لها استرداد الضريبة المدفوعة على الأصول الثابتة والمصاريف الجارية المتعلقة بنشاطها المعنى من الضريبة من جهة أخرى. أما بالنسبة للشركات، فهي

تمتّع الجمعيات التي لا تتوخى الربح بامتياز خاصة بالنسبة لقانون الضريبة على القيمة المضافة، وذلك أسوة بما تتمتع به من إعفاءات في قانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة الأملاك البنينة. وبالتالي فهي تستفيد من حوافز خاصة تهدف إلى تشجيعها على الاستمرار في تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها، بموجب المادة ١٦ من القانون رقم ٢٧٩/٢٠٠١ (الضريبة على القيمة المضافة). باستثناء الأنشطة التي تقوم بها بشكل متكرر والتي يشكل إعفاؤها منافسة غير متكافئة

الملف



خطوة مميزة في ضبط عمليات التهريب في مرفأ بيروت مقابلة خاصة مع مدير إقليم جمارك بيروت السيد طلال عيتاني



بعد ما أحبط رجال الجمارك عمليتي تهريب في مرفأ بيروت اعتبرت من أكبر العمليات في منطقة الشرق الأوسط، كان لا بد من تسليط الضوء على الجهود الدؤوبة التي تقوم بها إدارة الجمارك في مجال الرقابة على جميع أنواع البضائع المستوردة إلى لبنان و تلك المصدرة والتي تمر بطريق الترانزيت.

أجرت الزميلة مايا ملحم من إدارة الجمارك مقابلة خاصة مع مدير إقليم جمارك بيروت السيد طلال عيتاني وعادت إلينا بمعلومات عن هاتين العمليتين وعن أجهزة الكشف الجديدة المعتمدة لتفعيل أعمال الرقابة والتفتيش، وكذلك عن التدابير الميدانية التي تتخذها إدارة الجمارك حالياً في سبيل ضبط عمليات التهريب.

هذا وتقوم إدارة الجمارك بإعلام مكتب مكافحة المخدرات عن ورود هذه البضائع حيث يتم إرسال كلاب بوليسية عند الضرورة للمساعدة في عملية التفتيش الدقيق لهذه المستويات المشتبه بها.

إلى أي حد تساهم أجهزة السكائر (Scanner) في كشف عمليات التهريب؟

من مهام إدارة الجمارك بالإضافة إلى تحصيل الرسوم والضرائب، مكافحة التهريب.

ومن أجل تسهيل وتيسير عمليات تخليص البضائع التي من شأنها أن تنعكس إيجاباً على حركة التبادل التجاري إعتمدت إدارة الجمارك أساليب عديدة ومن ضمنها اعتماد أجهزة السكائر التي وزعت على معظم المراكز الجمركية الحدودية وفي مرفأ بيروت ومطار الرئيس الشهيد رفيق الحريري، دون أن تتخلّى طبعاً عن حقّها في الرقابة الجمركية. الغاية من جهاز السكائر هي في الدرجة الأولى غاية أمنية. فهذه الاجهزة تساهم إلى حد كبير في كشف عمليات تهريب الأسلحة والذخائر والمتفجرات ومختلف أنواع البضائع الممنوعة والتي يمكن أن تكون مخبأة داخل هياكل ومقاعد السيارات مثلاً، إذ أن هذا الجهاز يعكس صورة الموجودات في المستوعب من دون الحاجة لتفريغه. وهذا ما حصل تماماً عند كشف عملية تهريب ١٤٨,٠٠٠ حبة من حبوب الكابتاغون كانت معدة لإرسالها من سوريا إلى قطر عبر مرفأ بيروت.



ماذا عن تفاصيل هذه العملية؟

نتيجة لعمليات تحليل وإدارة المخاطر التي نثّمها في إحالة البضائع للكشف بواسطة جهاز السكائر، وبعد إحالة الباص الوارد بطريق الترانزيت على الكشف، ادّعى صاحب العلاقة بأنه من الصعب تمرير الباص في هتغار جهاز السكائر، إذ أنه موضوع على بلاطة وبالتالي فإن الهتغار لا يمكنه أن يستوعب حجم الباص. ولكن بعد إصرارنا على ضرورة كشفه تبين من خلال جهاز السكائر أن حبوب الكابتاغون كانت مخبأة بشكل متقن يصعب كشفه بالسكائر العادية، وقد اضطر الموظفون إلى تمزيق المقاعد وتكسيراها لاكتشاف هذه الحبوب. والجدير بالذكر أن قيمة هذه الحبوب تتعدى العشرين مليون دولاراً أميركياً إذ إن الحبة الواحدة تباع بحوالي عشرة دولارات أميركية.

هل هنالك دولاً معيّنة يتم التشدد في تفتيش البضائع والسلع الواردة منها؟

من المعلوم أن مركز تصدير المخدرات في العالم هو دول أميركا اللاتينية ورومانيا حيث يصنّع الكوكايين وينتج بكميات كبيرة، ولذلك تراقب البضائع المستوردة من هذه الدول بشكل دقيق فتسلك جميعها مسار الخط الأحمر وتتميرها على جهاز السكائر.

هل تعتمد إدارة الجمارك سياسة لتحفيز الخبيرين؟

خصّ التعميم الإداري رقم ٢٢ تاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٣ المخبرين بحصة ٠.٣٠٪ من قيمة الغرامة عندما يكون الاخبار واضح ويؤدي مباشرة إلى اكتشاف المخالفة. أما الإخبار الذي يقدم بعد اكتشاف المخالفة فلا يعتبر ذات قيمة إلا إذا كان من شأنه أن يدل على شركاء للمخالفين لم يهتد إليهم التحقيق أو أن يساعد على ضبط بضاعة كانت قد نجت من الحجز. ويتم تسليم حصة المخبر بسرية تامة ومن دون ذكر اسمه حرصاً من الإدارة على سلامته.

ما هي أهم البضائع المهرّبة التي يتم ضبطها من قبل الجمارك؟

إن دور الجمارك لا يقتصر على جباية الرسوم والضرائب على البضائع المستوردة أو تلك المصدّرة فقط، إنما يتعدّى ذلك في حماية الإقتصاد الوطني عن طريق قمع مخالفات تهريب البضائع المقلّدة والمزوّرة (الألبسة، الأحذية، الساعات الخ...)، و اشربة الـ CD و الـ DVD (حماية الملكية الفكرية)، وأيضاً التشدد في قمع مخالفات تهريب المشتقات النفطية ولا سيّما الغازاويل (المازوت)، وقد بلغ عدد قضايا مخالفات التهريب بكل أنواعه خلال العام ٢٠٠٧، ٨٠٨١ قضية من ضمنها ١٤٥٦ قضية تمثل قضايا تهريب المازوت، وقد قدرت الغرامات المستوفاة عام ٢٠٠٧ مثلاً بـ ٨٧٠,٠٠٠,٦٨٩,١١ ليرة لبنانية، بالإضافة إلى قضيتي الكابتاغون والكوكايين المشار إليهما آنفاً.



ما هو مصير البضاعة المقلّدة التي يتم ضبطها؟

تحجز كل بضاعة مقلّدة تم ضبطها، وتشكل محاولة استيرادها مخالفة للمادة ٦٣ من قانون الجمارك. ولكن حق إدارة الجمارك بالمصالحة أو رفع الحجز عن هذه البضائع بعد إتلاف العلامات المخالفة لا بيت إلا بعد موافقة مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد التي تقوم بتبليغ الفريق المتضرر والنهابة العامة بالمخالفة.

وإذا كانت الدلالات الكاذبة قابلة للإزالة، تدفع رسوم البضائع بالإضافة إلى غرامة المخالفة، أما إذا لم تكن هذه الدلالات قابلة للإزالة فتنتف البضاعة فوراً إذ أن قانون الجمارك يحظر إعادة تصدير كل بضاعة مقلّدة. ■

ما هي المعايير المطبّقة لدى الكشف على البضائع؟

تختلف المعايير وبعاد النظر بها دورياً: منشأ البضاعة، نوعها، كمّيّتها، الطرق التي سلكتها الخ، هي بعض من هذه المعايير. وغالباً ما يتم اختيار مصادر أخرى للبضائع غير دول أميركا اللاتينية مثلاً، فقد نختار أحياناً بضائع مستوردة من الصين أو من فرنسا ليتم كشفها بدقة أكبر، وأحياناً أخرى يتخذ سعادة المدير العام قراراً بتمرير كل السيارات المصدرة أو المعاد تصديرها على جهاز السكائر، وهذا ما ساعد في كشف العملية الأخيرة لتهريب حبوب الكابتاغون التي كانت مخبأة داخل باص للركاب.

كيف تمّت عملية ضبط محاولة تهريب الكوكايين الأخيرة في مرفأ بيروت؟

وردت معلومات إلى مديرية مخبرات الجيش عن إمكانية تهريب مخدرات داخل شحنة ألواح خشبية فاتخذت مديرية الجمارك العامة كافة الاحتياطات والتدابير لقمع هذه المحاولة، وبعد وصول هذه الشحنة وانتظار صاحب العلاقة أكثر من شهر لإستلام شحنته، إذ أنه لا يجوز بحسب المادة ١٤٠ من قانون الجمارك أن تعين البضاعة إلا بحضور صاحبها، وبما أنه لم يتقدم ليخلص معاملته ولاستلام الشحنة تم إعلامه بضرورة الحضور الى الجمرك، بحسب الفقرة الثانية من المادة المذكورة، وإثر تخلفه عن ذلك، شكّل سعادة مدير الجمارك العام لجنة للكشف على محتويات المستوعبين المشتبه بهما، بعد أن تم الاستعلام عن اسم صاحب المستوعبين وبعد الإستحصال على بوليصة الشحن من الوكالة البحرية المختصة.

وقد تبين بعد الكشف أن الشحنة هي عبارة عن ألواح من خشب منشورة طويلاً مطلية الاطراف باللون الأخضر وتحمل على طرقي كل لوح آثاراً لدوائر صغيرة ظهر فيها أنابيب تحتوي على مادة الكوكايين قدرّت زنتها بـ ٢٨,٢ كلغ صافي.

ما هي مصادر المعلومات المعتمدة لدى إدارة الجمارك؟

ترد أحياناً معلومات عن وسائل وأساليب متبعة للتهريب من منظمة ريلو الشرق الأوسط ومركزها الرياض في المملكة العربية السعودية، أو من المركز الرئيسي في بروكسل أو من منظمة الانتربول، وقد تأتي أيضاً إخبارات وإشعارات من الداخل اللبناني، وكل إخبار يرد إلى إدارة الجمارك يتابع حتى التأكد من صحته، ولا شك أن الكثير من الإخباريات قد تكون في غير محلها أو يتبين أنها لأغراض شخصية، ولكن هذا لا يمنع الإدارة من التأكد من صحتها في جميع الأحوال.



ثقافة جمركية : مصطلحات ومفاهيم مختلفة

فرنسا : تعديلات ضريبية لتحفيز العمل ودعم القدرة الشرائية

مرة جديدة تقدّم حديث المالية للمهتمين بعض التعريفات والتوضيحات حول مفاهيم ومصطلحات جمركية

في شهر آب/أغسطس الفائت، اعتمد البرلمان الفرنسي مشروع القانون المتعلق بالعمل والتوظيف والقدرة الشرائية وعنوانه الرزمة الضريبية. أما أبرز التغييرات والإجراءات التي أدخلها القانون الجديد فهي على الشكل التالي:

• **إلغاء أو خفض رسم الانتقال:** ارتفع التتيزل الخاص بالهبات والتركات من ٥٠,٠٠٠ إلى ١٥٠,٠٠٠ يورو للخلف أو السلف ومن ٥٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ بين الأشقاء.

• **إعفاء الطلاب من الضرائب:** أعفي من ضريبة الدخل الأجراء ممن هم دون سن الخامسة والعشرون والذين يعملون بهدف تمويل دراستهم شرط ألا يتعدى دخلهم من هذه الأعمال نسبة ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

• **إعفاء ساعات العمل الإضافية من الضرائب:** أعفيت ساعات العمل الإضافية من الأعباء الاجتماعية وضريبة الدخل.

• **استحداث استرداد ضريبي على عائدات فوائد القروض:** استحدثت استرداد ضريبي (Crédit d'impôt) على فوائد القروض الجديدة المكتتبة لشراء أو بناء مسكن أساسي. ويبلغ الاسترداد حداً أقصى قدره ٣٧٥٠ يورو للفرد و٧٥٠٠ يورو للأزواج يُضاف إليه ٥٠٠ يورو عن كل فرد يعيله أي منهما.

• **فرض سقف على الضرائب:** لا يجوز أن تتجاوز قيمة الضرائب المباشرة المسددة من قبل المكلف نسبة ٥٠٪ من دخله.

• **خفض الضريبة على الثروة:** يُخفض الضريبة التضامنية على الثروة في حال تم استثمار الأموال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أو في حال منحت كهبة إلى هيئات ذات منفعة عامة تعمل في حقل البحث، التعليم العالي أو الانخراط في النشاط الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن السيدة كريستين لاغارد، وزيرة الاقتصاد والمال والعمل، قد قدرت كلفة هذه الإجراءات بنحو ١١ مليار يورو عام ٢٠٠٨ و ١٣,٦ مليار عام ٢٠٠٩. ■

www.lexpress.fr www.netpme.fr www.service-public.fr المراجع:

– **التعريف التفضيلية:** تطبق على كل أو جزء من البضائع التي منوها إحدى الدول، أو مجموعة الدول، التي ترتبط مع لبنان باتفاقيات جمركية خاصة تستفيد بموجبها من أوضاع تفضيلية، وذلك في حدود تلك الاتفاقيات.

• **المخلصون الجمركيون** هم الأشخاص اللبنانيين، الطبيعيين أو المعنويين، الذين يتعاملون بتخليص البضائع في الجمارك كمهنة أساسية ويتولون إجراء المعاملات الجمركية لحساب الغير. لا يحق لأحد أن يتعاطى هذه المهنة إذا لم يستحصل على رخصة العمل بصفة مخلص جمركي من قبل إدارة الجمارك.

• **البيان الجمركي:** إن جميع البضائع المستوردة أو المصدرة يجب أن يصرّح عنهما بموجب بيان تفصيلي يُخصّص لها وضعاً جمركياً.

• **المستودع التفطّي:** يمكن الترخيص للمؤسسات الصناعية أو التجارية أو البلديات أو غرف التجارة، بناءً على طلبها، بإنشاء مستودعات خصوصية للمواد التفطية التي يشكل خزنها في المستودعات العمومية أو الخصوصية أخطاراً معينة، أو يتطلب هذا الخزن إنشاءات خاصة.

• **بيع البضائع:** لا يجوز لإدارة الجمارك، مبدئياً، أن تبيع البضائع المحجوزة لديها بسبب مخالفتها لقانون الجمارك أو الأنظمة الجمركية، ما لم تصبح ملكاً لها إما بمقتضى حكم نهائي يقضي بالمصادرة وإما بمقتضى التخلي الوارد في المصالحة المعقودة مع المخالفين وبعد موافقة السلطة المختصة. ■

• **السوق الحرة:** يمكن إنشاء أسواق حرة ضمن المرافئ الجوية والبحرية، ويقتصر بيع البضائع فيها على المسافرين الذاهبين والقادمين باستثناء ملاح وموظفي شركات الملاحة الجوية والبحرية. وتعفى البضائع في السوق الحرة من الرسوم والضرائب وتخضع هذه الأسواق لمراقبة الجمارك المستمرة.

• **النطاق الجمركي البحري:** يشمل منطقة البحر الواقعة ما بين الشواطئ اللبنانية ونهاية حدود المياه الإقليمية ضمن مسافة اثني عشر ميلاً.

• **النطاق الجمركي البري:** يشمل الأراضي الواقعة ما بين الشواطئ أو الحدود البرية اللبنانية من جهة، وخط داخلي يمتد وراء المراكز أو المكاتب الجمركية الأولى الواقعة على الشواطئ أو على الحدود البرية من جهة ثانية.

• **المصالحة:** تستطيع إدارة الجمارك أن تجري مصالحة مع المخالفين، قبل الملاحقة القضائية وخلالها، وبعد صدور قرار المحكمة الناظرة في القضايا الجمركية، وذلك باستبدال العقوبات النظامية (الجزاءات النقدية الثابتة أو المتغيرة ومصادرة البضائع ووسائل النقل والأشياء التي استعملت لإفشاء الغش) بجزء نقدي زيادة عن مبلغ الرسوم المتوجبة على البضائع المستوردة أو المصدرة بطريقة الغش.

• **التعريف الجمركية:** تتألف التعريف الجمركية في الاستيراد من عادية وتفضيلية. – **التعريف العادية:** تطبق على البضائع التي لا تستفيد من التعريف التفضيلية.

دكتوراه مشرفة لكارلوس عريضة

ناقش السيد كارلوس عريضة، زميلنا في مالية طرابلس، أطروحة الدكتوراه بعنوان: "إدخال ضريبة جديدة والغش الضريبي: دراسة على ضوء نظرية الوكالة، المثال اللبناني"، في جامعة بيكارد - جيل فارن - أميان في فرنسا، أمام لجنة من الأساتذة ضمت ممثلين عن جامعة باريس ١ "السوربون" وجامعة باريس ٥ "رينيه ديسكارت". وفي ختام المناقشة منح زميلنا كارلوس عريضة الدكتوراه بدرجة مشرف جداً، ونقدّم لكم في ما يلي ملخص عن جدلية البحث والمنهجية المتبعة من قبل الزميل كارلوس عريضة لتحليل العلاقة الثلاثية بين الدولة والمكلف وهيئات الرقابة الخارجية.

العلاقة الثلاثية بين الدولة والمكلف وهيئات الرقابة الخارجية

تناول أطروحة الزميل عريضة تحليل العلاقة الثلاثية بين الدولة والمكلف وهيئات الرقابة الخارجية على ضوء نظريات قوامها الترخيص والتعليم والتحفيز والمقاربة الإدراكية وبالأخص نظرية الوكالة. وقد تم بحث مسألة التهرب الضريبي والدور الذي تلعبه عملية إدخال ضريبة جديدة في مكافحة هذا التهرب.

إن العاملين في نظام الضرائب (الموكل والوكيل) قد يلجؤون إلى التجذّر مستفيدين من درجة تفاوت المعلومات فيستمررون في ممارساتهم الخاطئة مما يوجب على الموكل أمر تحفيزهم بوسائل شتى.

ما هي الوسائل التي تساعد على إحتواء التهرب أو إزالتهم؟

ليست المراقبة الضريبية العشوائية العلاج الشايل لأنها مكلفة وغير هادفة. فيمكن مراقبة موجهة أن تخفف من تكاليف الإدارة وعليها أن تكون مربحة فتستوجب التعاطي مع نظام ضريبي مناسب.

في الدراسة، تمّ طرح مشكلة التهرب انطلاقاً من فرضيات الثلاث: أولاً: يسمح فرض ضريبة جديدة بمقارنة البيانات ومساعدة عملية المراقبة الضريبية (رصد التهرب) ولكن بصورة غير متساوية بين الأغنياء والفقراء.

ثانياً: يتعلم صغار المكلفين كما الكبار التحايل على مقارنة المعلومات. أخيراً: تسمح نظرية الوكالة برصد المتهربين مهما قلّت الوسائل. ختاماً، تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة وتمهّد الدرب أمام دراسات أخرى عن موضوع مكافحة التهرب الضريبي. ■



إن معرفة أسباب التهرب وطرقه أمر بالغ الصعوبة وقد تمّت مقارنته من منظور المكلف من غير إسقاط دور الدولة وهيئات الرقابة الخارجية (العاملين في النظريات التنظيمية) لأنه من مسؤوليّة الدولة تطبيق القانون وتحقيق المساواة بين المكلفين ومكافحة الفساد وتحسين الظروف الاقتصادية.



مشاريع جديدة

صدر " دليل إعداد مشروع الموازنة وقطع الحساب في المؤسسات العامة "

أصدر المعهد المالي في بداية العام ٢٠٠٨، دليلاً تدريبياً جديداً يحمل عنوان " دليل إعداد مشروع الموازنة وقطع الحساب في المؤسسات العامة " وهو عبارة عن مرجع مبسط يوضح الأسس القانونية والعملية لإعداد وإقرار مشروع الموازنة وقطع الحساب في هذه المؤسسات ويهدف إلى تسهيل المعاملات ذات الصلة بهاتين العمليتين وإلى تزويد القارئ ببعض النماذج المعتمدة للموازنة وقطع حسابها. كما يتضمن تعريف

مقتضب بدور وصلاحيات المراقب المالي وقائمة بالمؤسسات وهيئات العامة في لبنان أدرجت بحسب تاريخ تأسيسها. هذا الدليل هو ثمرة تعاون مع عدد من الخبراء في موضوع المؤسسات العامة في لبنان وهو يستكمل سلسلة الدورات التدريبية في الإدارة المالية التي نظمها المعهد المالي منذ العام ٢٠٠٤ وشارك فيها مئات من المسؤولين الماليين والإداريين والمحاسبين في القطاع العام. ■

لا بد أن نذكر أن الدليل متوفر مجاناً في المكتبة المالية / المعهد المالي -معهد باس فليحان المالي والاقتصادي مع باقي الأدلة التي تندرج في إطار التوعية المالية والضريبية.

ابحثوا عن الأدلة في الجامعات

سوف تكون أدلة التدريب وأدلة الموازن الصادرة عن المعهد متوفرة وبشكل مجاني في مكتبات عشر جامعات كبرى في لبنان (الجامعة اليسوعية - كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجنان، فرعي صيدا وطرابلس، جامعة الحكمة، الجامعة اللبنانية الأمريكية، الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، الجامعة اللبنانية كلية إدارة الأعمال، وكلية الحقوق والعلوم السياسية).



سودوكو...

السودوكو لعبة يابانية سهلة تعتمد على المنطق. أكمل الشبكة بواسطة أرقام من ١ إلى ٩ شرط استعمال كل رقم مرة واحدة فقط في كل خط أفقي وفي كل خط عمودي وفي كل مربع من المربعات التسعة الكبيرة.

4	3	9						
1	5			2				6
				7		8	4	
2	6	4						
	1			5				
			6	9	1			
3	8	7						
6		9			1	2		
			5	8		3		



حياة الوزارة...

بنين وبنات

- رزقت المراقب لارا مخلوف (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته جون - يونيو.
- رزقت المراقب نجاهة أبي راشد (مالية جبل لبنان) بمولودة أسمتها كريستي.

تقاعد

- أحييت مالية محافظة جبل لبنان حفل غداء تكريمي في مطعم منير - برمانا تكريماً للزملاء الذين أحيوا على التقاعد المراقبون: فيكتور قزي، إدمون جرجورة، بولس ديب والمحضر نزيه داغر.



المكتبة المالية

كتب جديدة وباللغة العربية

من أجل تقديم خدمة أفضل لروادها باللغة العربية، أغنت المكتبة المالية، مجموعتها المتنوعة، بمنشورات جديدة باللغة العربية تتناول مواضيع متخصصة عن تبيض الأموال والرشوة والسرية المصرفية. كما اقتنت دراسات تحليلية وقانونية عن مواضيع الضمان الاجتماعي والمالية العامة، صادرة عن دور نشر حقوقية.

بعض المراجع الجديدة باللغة العربية:

- أساسيات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، سوزي عدلي ناشد، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨



- السرية المصرفية في ظل العولمة: دراسة مقارنة، أنطوان جورج سركيس، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨

- الضمان الاجتماعي: أحكامه وتطبيقاته دراسة تحليلية شاملة، حسين عبد اللطيف حمدان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧

- القانون الدولي العام، محمد المجذوب، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧

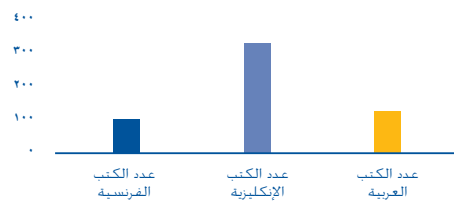
- أصول علم الإدارة العامة، حسين عثمان محمد عثمان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧

- القانون المصري والنقدي، محمد يوسف ياسين، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧

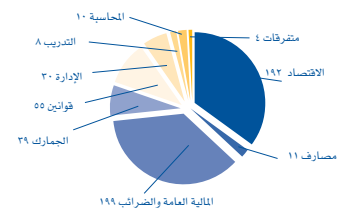
- من جرائم أصحاب الياقات البيضاء: الرشوة وتبيض الأموال، فاديا قاسم بيضون، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨

المكتبة المالية تستقبلكم من الاثنين إلى الجمعة من الثامنة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً ونهار السبت من الثامنة والنصف صباحاً إلى الساعة الواحدة ظهراً. ■

التصنيف اللغوي للكتب التي اقتنتها المكتبة



الكتب التي اقتنتها المكتبة بحسب المواد





أخبار سريعة

جناحنا في المعرض العربي الدولي للكتاب

شاركت وزارة المالية والمعهد المالي، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في معرض بيروت العربي الدولي للكتاب الذي أقيم في مركز الببال للمعارض من ١٢ إلى ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٧. وقد عرضت كافة المنشورات الصادرة عن وحدات الوزارة من دراسات وإحصاءات وأدلة المواطن بالإضافة إلى سلسلة أدلة التدريب الصادرة عن معهد باسل فليحان.

ساهم المعرض في توطيد العلاقة بالمواطنين الذين زاروا الجناح وكانوا مهتمين بالمشورات المتوفرة بصورة مجانية، ولم يترددوا للحظة في القول:

“معقول كتب ببلاش بلا TVA؟”

١٢ مراقب مساعد جديد في ملاك إدارة الجمارك

بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٨ صدر مرسوم تعيين ١٢ مراقباً مساعداً جديداً متمرناً في ملاك إدارة الجمارك. وتجري المديرية العامة الترتيبات اللازمة لإلحاقهم،

النشاط الأول لمنتدى الشباب الاقتصادي



مدير المالية العام الأستاذ آلان بيفاني خلال الندوة حول "حصر إيرادات الدولة اللبنانية، مصادرها، احتسابها، كيفية إنمائها وتنويعها".

تحت عنوان حصر إيرادات الدولة اللبنانية، مصادرها، احتسابها، كيفية إنمائها وتنويعها، نظم منتدى الشباب الاقتصادي ندوته الحوارية الأولى في بيروت في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٨، في فندق الـ Four Points، بمشاركة مدير المالية العام الأستاذ آلان بيفاني والوزير السابق الدكتور جورج قرقم والأستاذ في الجامعة اللبنانية الدكتور بشير المر، والدكتور يحيى حكيم، الخبير في السياسات العامة، ومجموعة من الشباب الجامعي والمهني والناشط في المجتمع المدني.

النظام الضريبي من باب كيفية تحقيق عدالة اجتماعية أكبر. أخيراً، أظهر الدكتور يحيى حكيم، الخبير في السياسات العامة، الثغرات الأساسية في بنية التنظيم الإداري لدى الدولة اللبنانية مشيراً إلى بعض الأفكار الإصلاحية.

كما تخلل الندوة عرض لأهداف منتدى الشباب الاقتصادي والموقع الإلكتروني الخاص به ونشاطاته المستقبلية. ■

خلال الندوة تكلم السيد آلان بيفاني عن موضوع تركيبة إيرادات الدولة اللبنانية، عارضاً مصادرها الأساسية وملقياً الضوء على أهم الإصلاحات التي أدت إلى تعزيز الإيرادات سواء عبر تحسين الإدارة الضريبية أو عبر إستحداث بعض الرسوم أو الضرائب الجديدة. وتلاه الوزير السابق الدكتور جورج قرقم الذي طرح تصوره في كيفية إنماء وتنويع إيرادات الدولة وضرورة معالجة الأساليب العشوائية في تطبيق القانون الضريبي في لبنان. ثم عرض الدكتور بشير المر، أستاذ مادة الاقتصاد في الجامعة اللبنانية، تصوره من



نشرات جديدة تصدرها الوزارة

النشرة الشهرية تصدر وزارة المالية نشرة شهرية تفصيلية باللغة الإنكليزية تستعرض فيها جميع المساعدات التي تلقاها لبنان وتعممها على الجهات المانحة والمواطنين اللبنانيين والرأي العام الدولي.



في الذكرى الأولى للمؤتمر باريس ٢٠٠٣، تستعرض وزارة المالية الشوط الذي قطعه الإصلاح أصدرت الوزارة تقارير دورية بالإصلاحات المنجزة وتبين هذه الإصدارات نتائج الجهود المبذولة، في متابعة عملية الإصلاح وتمكس الحرص على تطبيقها. ■



حديثكم حديثنا

كلمة شكر للجندي المجهول



بداية، أتوجه بالشكر والتقدير إلى إدارة معهد الشهيد باسل فليحان المالي والاقتصادي وكل التقييمين على البرنامج التوجيهي الذين أتاحوا لنا الفرصة لمعرفة كيفية عمل الإدارات العامة ومختلف مؤسسات الدولة، إضافة إلى الاطلاع على العديد من المواضيع التي نالت اهتمام معظم المشاركين في هذا البرنامج التوجيهي والذي شكل لنا بوابة العبور للعمل داخل إدارة الدولة.

أما دورنا كموظفين جدد في وزارة المالية، فأتمنى أن يكون العمل بإخلاص وتقان وضمير مهني حي هو المعيار الذي منه ننطلق ويكون التعاون فيما بيننا هو القاعدة الأساس لبنيان متكامل ومتراص للوصول إلى برّ الأمان، والله ولي التوفيق. ■

رائد أنور حماده
موظف جديد من دفعة كارلوس غصن

بين مطرقة الأمومة وسندان العمل



ودعونا لا ننسى أن الأم مدرسة وعلى كاهلها تبنى المجتمعات ولعلّه حريّ بنا في مجتمعاتنا أن نفيد من قدرة الأمهات اللبنانيات وطاقتهنّ فنسقط التهميش المهني ونمنحنهنّ التسهيلات والدعم الضروري لتحقيق النجاح على الصعيدين العائلي كما المهني. ■

جلاديس الخوري
مراقب ضرائب رئيسي

تتوالى منذ العام ١٩٩٢ على وزارة المالية قافلة من الأجيال والأجناس والأعمال والمناطق... ومن هذا المزيج تتراءى شريحة مميزة: هي شريحة الأمهات.

ففي كلّ صباح، تجابه أمهات الوزارة شرّ التحديات وعياً منهنّ أن الفضل غير مسموح ففي المواظبة سرّ النجاح واتزان حياتهنّ المهنية رهنّ بذلك.

وتجد كلّ أمّ تنظّم حياتها بحسب ترتيب المسؤوليات. وها هي في الوزارة، تنهك خلف مكتبها ينتابها القلق الشديد: طفل مريض أو عطّل مدرسيّة لا تتوافق مع عطلتها وواجبات عائلية ومهنية وضرورة تثبيت الوجود رغم الغياب الجسدي.

وهي تُثبّت في كلّ يوماً قدرتها على المواظبة وبذل التضحيات فترها في أروقة الوزارة لا تأل جهداً دعماً لسيرتها المهنية. وفي مقابل الجهود لا تطلب غير التقدير والدعم لإتمام الوظيفة والاستجابة لموجبات الحياة العصرية. ■



البريد الإلكتروني خطوات سهلة بمتناولك

لمساعدتك على استعمال برنامج البريد الإلكتروني Outlook، بسط لكم السيد اياد غنام، مسؤول قسم المعلوماتية في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في هذه الفقرة أهم وأبرز الخطوات في البرنامج الأكثر استعمالاً في الإدارة، لتتمكنوا من استعمال الخيارات المتوفرة فيه.

استرجاع رسالة



استرجاع رسالة : Recall a Message

- اختر أذ Sent Items من أذ Folder List
- افتح الرسالة التي تريد سحبها أو إلغائها
- في القائمة أذ Actions اختر Recall This Message
- ومن ثم حدد الخيارات التي تريد

الجواب الآلي : Automatically reply to incoming messages while out of the office

يمكنك ترك رسالة لإعلام الأشخاص الذين يرسلونك بأنك لست في المكتب حالياً:

- في القائمة Tools اضغط على Out of Office Assistant
- اختر I am currently Out of the Office
- اكتب الرسالة التي تريد في أذ Text Area
- ثم اختر أذ Add Rule لتحديد الخيارات المطلوبة

إنشاء توقيع خاص بالرسائل : Add a Signature

- من إطار Outlook الرئيسي، في القائمة Tools، انقر فوق Options، ثم انقر فوق علامة التبويب Mail Format
- ضمن Signature انقر فوق Signature ثم انقر فوق New
- في المربع Enter a name for your new signature ثم أدخل اسماً
- ضمن Choose how to create your signature حدد الخيار الذي تريده ثم انقر فوق الخيار Next
- في المربع Signature text، اكتب النص الذي تريد تضمينه في التوقيع يمكنك أيضاً لصق نص في هذا المربع من مستند آخر
- لتغيير تنسيق الفقرة أو الخط، حدد النص، ثم انقر فوق Font أو Paragraph، ثم حدد الخيارات التي تريدها بمجرد إنشاء التوقيع، يمكنك إدراجه في كافة الرسائل الجديدة التي يتم الرد عليها أو إعادة توجيهها، أو في رسالة معينة فقط

وَقّع بريدك الإلكتروني



إرفاق صورة مع الرسالة : Insert a File Attachment

- في القائمة Insert اضغط على File
- ثم إختار الصورة التي تريد إرفاقها مع الرسالة



إرفاق صورة أو ملف



نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

هاتف: ٤٢٥١٤٧ - ٠١ / ٤٢٥١٤٩ - فاكس: ٤٢٦٨٦٠ - ٠١

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الإلكتروني على العنوان التالي: contact@if.org.lb جانب الأتسة ريتا جان الشمالي.

شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، رولا درويش، سابين حاتم، جوزيان شبلي، إياد غنام (المعهد المالي)، ميري الحاج (مالية جبل لبنان)، جيزال بحصة (مالية لبنان الشمالي)، رانيا البيازي (مديرية الصرافات)، مايا ملحم (المديرية العامة للجمارك)، رلى سيللا (الدائرة الإدارية في مديرية الشؤون الإدارية).

رئيسة التحرير: ريتا جان الشمالي.

إشراف: لياء البيض بساط.

تصوير: كاميرا المعهد المالي.

تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني.

طباعة: ديوس.

الجواب الآلي:
أنا خارج المكتب حالياً